كما مر لان الاستدامة اى مصابرة الاحرام من هذا المحرم كالابتداء
اى كما يبتدأ الاحرام منه وابتداؤه منه حج لا يجوز اذ لا ينعقد حجا
لانه فى غير اشهره ولا عمرة لان عليه بقية اعمال الحج كالرمى فاذ قلت ما
يقال ما المانع من احرامه حج لانه اذا احرم بالحج فى غير اشهره
انعقد عمرة ووجه الاند فاع ان المراد ابتداؤه من هذا المحرم الذى
عليه بقية الاعمال والا عن احرم بشئ فيه ما مر من انه استئناف
منقطع لا تتم بنية الغير بل نوعى ما عليه فى الجملة ثم شبه بالمريض
هل الذى احرم به حج او عمرة وهو من زيادتى اى قوله او الحج
لانه اذا كان محرما بحج لغى فى الواقع ثم فصر تجديد نية اى فى الصورتين
وادخال العمرة اى التى فى ضمن القران فى الصورة الاولى لا يقدح
اى لا يضر فى صحة نية الحج السابق فلا يبطله اه ق ل وان كان
محرما بعمرة اى فى الواقع فادخال الحج عليها جائز اى فى الصورتين
وتكون العمرة الثانية فى صورة القران مؤكدة للاولى دون عمرة
اى الاسلام وقوله فلا يجزيه ذلك اى نية القران او الحج عنها وفى
اقتصر الخ هو مفهوم قوله فى المتن فانه ينوى القران او الحج فحال
الاولى ان يأتى بالغا ويقع من مفهوم ذلك ايضا ما لو لم ينو شيئا
وحكمه انه اتى باعمال العمرة لم يحصل التحلل لجواز انه كان محرما بحج
ولم يتم اعماله او باعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه احد النسكين
لكنه لا يعلمه بعينه فيجب عليه الاتيان بهما هذا اهله اذا عرض قبل الاتيان
بعده ففيه اقسام الاول ان يعرض من بعد الوقوف وقبل الطواف
فاذا نوى القران ثم عاد ووقف كافيا اجزاه عن الحج دون العمرة
لاحتمال انه كان محرما بحج وادخال العمرة عليه لا يصح الثانى ان يعرض
بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوى القران واتى باعمالهما لم يجزه
عن الحج ولا عن العمرة لاحتمال انه كان محرما بعمرة وقد شرع فى اعمالها
والحج لا يدخل عليها بحج فلا يجزيه ما فعله عن الحج واحتمال انه كان
محرما بحج والعمرة لانه دخل عليه فلا يجزيه ما فعله عنهما الثالث ان
يعرض بعدهما او حكمه انه لا يجزيه ما فعله عن الحج ولا عن العمرة

لعدم

لعدم تجديد النية قبل الطواف والوقوف فهو كما لو لم ينو شيئا قبلهما
هذا محصل ما ذكره فى هذا الاصل واتى باعمال الحج قيد افاد به انه
لا بد ان يأتى بزيادة على اعمال العمرة كالرمى فان اقتصر على اعمالها
لم يحصل التحلل لاحتمال انه كان محرما بحج ولم يتم اعماله لكن لا يترا
دمه عن الحج اى لانه لم ينوه ولا من العمرة اى لاحتمال انه كان محرما
بحج وهى لانه خل عليه ايضا اى كما لا يلزمه ولا فتقار الحج الى
النح هذه العلة لا تنتج المدعى وهو توقف صحة حجه على الاتيان
لان مقتضى ذلك انه ان لم يأت كان باطلا وان كان عنده مال وان
اذن صح وان لم يكن عنده مال ومقتضى التعليل توقف الصحة
على المال وعدمها على عدمه وليس كذلك فهو غير صحيح والحكم سلم
خلافا لق ل عن المتولية اى المجنون والصبى بقسميه وقوله
بان نوى حجهم ولا يشترط احضارهم وقت الاحرام اما عند
الاعمال فلا بد من احضارهم كما مر وقد يصح منه اى ويقع نفلا
لا فرضا كما هو معلوم واذا قطعنا النظر عما لو نظر لذلك فى الناس
قسمان قسم عليه حج وقسم لا حج عليه وقوله ستة اقسام اى كالجمعة
بينتها فى نظم الاصل حاصلها ان من لا يلزمه اربعة اقسام من
لا يصح منه بحال وهو الكافر الاصلى ومن يصح منه بغير المباشرة
وهو المجنون والصبى غير المميز ومن يصح منه بها ولا يجزيه عن
حجة الاسلام وهو الصبى المميز والرقيق المميز ولو بالغا ومن يصح
منه بالمباشرة ويجزيه عن حجة الاسلام وهو المسلم المكلف الحر
غير المستطيع واما من يلزمه فعلى قسمين من لا يصح منه وهو
المرتد ومن يصح منه ويجزيه عن حجة الاسلام وهو المسلم
المكلف الحر المستطيع فرجعت الاقسام الستة الى قسمين كما
فان كملا قبل الوقوف اجزاهما والطواف فى العمرة كالوقوف فى الحج ومثال
ما ذكر انهما اما ان يكملا قبل الوقوف او فى اثنائه او بعده وقد
بينها على هذا الترتيب ولو اسلم الكافر قبل الوقوف وجب عليه
الحج والعمرة لكن على التراخى فيخير بين ان يأتى بهما فى عامه وبعده

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)